مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (٣)
الإصدار السابع والعشرون
(١-١٥) ٢٠٢٥

التمكين الاجتماعي وعلاقته لمواجهة العنف ضد المرأة

فاطمة علي الموسوي

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ يوليو ٢٠٢٥م

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقة بين التمكين الاجتماعي ومواجهة العنف ضد المرأة في السياق اللبناني، مستندًا إلى مقاربة نظرية متعددة المرجعيات تتضمن مفاهيم بورديو، فوكو، غرامشي، ويبر. اعتمد البحث على دراسة حالة لامرأة لبنانية خاضت تجربة تمكين داخل مؤسسة أهلية، حيث أظهرت النتائج أن التمكين لا يتحقق فقط من خلال الاستقلال الاقتصادي، بل يتطلب تحولًا في البنية الرمزية والمعرفية والاجتماعية. يقدم البحث نموذجًا تفسيريًا جديدًا بعنوان "التمكين التفاعلي عبر الحقول"، ويركز على أهمية التمكين القانوني، الرمزي، المعرفي، والاجتماعي كعناصر مترابطة في مقاومة العنف البنيوي ضد المرأة في لبنان. وتُختتم الدراسة بتوصيات نظرية وتطبيقية تُسهم في صياغة سياسة اجتماعية بديلة شاملة في السياق المحلي اللبناني.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاجتماعي، العنف ضد المرأة، لبنان، بورديو، فوكو، التمكين الرمزي، الحقول الاجتماعية.

Abstract

This study explores the relationship between social empowerment and combating violence against women in the Lebanese context, employing a multi-theoretical framework based on the works of Bourdieu, Foucault, Gramsci, and Weber. Utilizing a case study of a Lebanese woman who underwent a social empowerment process through a local NGO, the findings indicate that empowerment is not merely an economic achievement, but rather a complex transformation involving symbolic, cognitive, and social structures. The study introduces a new interpretative model—

"Interactive Empowerment across Fields"—highlighting the interconnected roles of legal, symbolic, cognitive, and social empowerment in resisting structural violence against women in Lebanon. The research concludes with theoretical and practical recommendations aimed at fostering an alternative and inclusive social policy.

Keywords: Social empowerment, violence against women, Lebanon, Bourdieu, Foucault, symbolic empowerment, social fields.

أولاً: المقدمة

تَعَدُّ "ظاهرة العنف ضد المرأة" من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط لكونها انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، بل لأنها تعكس خللًا عميقًا في البُنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتؤثر سلبًا في الأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدّم الظاهري في بعض المجتمعات، لا تزال المرأة، خصوصًا في العالم العربي، تتعرّض لشتى أنواع العنف، بدءًا من العنف الجسدي واللفظي وصولًا إلى النفسي والاقتصادي، في ظل تغاضٍ مجتمعي وتقصير مؤسسي. في "لبنان"، ورغم صدور "قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري" عام ٢٠١٤، فإن الواقع الميداني يكشف استمرار أشكال العنف ضد المرأة وتحوّلاتها المعقّدة في مجتمع تحكمه علاقات قوى أبوية، وتحدّه بنى ثقافية ودينية تقليدية (الأطرش، ن، ٢٠١٧، ص.١١٩).

تُشير الدراسات إلى أن سنّ القوانين وحده لا يكفي، ما لم يُصاحبه "تمكين اجتماعي حقيقي" للمرأة، يُعزّز وعيها الذاتي ويدعم مشاركتها في الحياة العامة، ويُحصّنها من الانتهاكات من خلال شبكات الدعم الأسري والمؤسساتي (سلام، ر، ٢٠٢٠، ص.٩١). فـــ"التمكين"، كما يُفهم في علم الاجتماع، لا يُختزل في منح الحقوق فحسب، بل يشمل بناء القدرات، وتغيير أنماط التفكير، وإعادة صياغة موقع المرأة في البنية الاجتماعية (سليمان، ه.، ٢٠١٩، ص.٧٧) انطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى "تحليل العلاقة بين التمكين الاجتماعي للمرأة في لبنان وتراجع ظاهرة العنف ضدها"، من خلال مقاربة سوسيولوجية تدمج بين الأبعاد القانونية والثقافية والمجتمعية، لفهم العوامل المؤثرة في مقاومة النساء للعنف، وبلورة تصوّرات عملية لتعزيز مشاركتهن الفاعلة في بناء مجتمع أكثر عدالة.

*** إشكالية البحث**

تُعدُّ "قضية العنف ضد المرأة" من القضايا الاجتماعية الشائكة التي تؤثر بشكل كبير على حياة النساء في مختلف أنحاء العالم، ويزداد الأمر تعقيدًا في المجتمع اللبناني حيث تتعرض النساء للعديد من أشكال العنف، سواء كان جسديًا، نفسيًا أو جنسيًا، سواء في داخل الأسرة أو في المجتمع. على الرغم من التقدم الذي أُحرز في السنوات الأخيرة على الصعيد التشريعي مثل "قانون حماية النساء من العنف الأسري" (٢٠١٤)، إلا أن العديد من النساء لا يزالن يتعرضن للعنف في مجالات عدة

من حياتهن. لذلك، أصبح من الضروري دراسة دور "التمكين الاجتماعي" في تقليل هذه الظاهرة وتعزيز قدرة النساء على "مقاومة العنف". (Kabeer, N, 1999, p. 437)

*** أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين "التمكين الاجتماعي" و "العنف ضد المرأة" في لبنان. الأهداف المحددة لهذا البحث تشمل: -

١- "تحليل تأثير التمكين الاجتماعي" على قدرة النساء اللبنانيات في "مقاومة العنف".

٢- "استكشاف العوامل الاجتماعية والثقافية" التي تؤثر في "التمكين الاجتماعي" للنساء.

٣- "مراجعة البرامج والمبادرات" الاجتماعية التي تساهم في "تمكين المرأة" في لبنان.

٤- تقديم "توصيات" لتحسين السياسات المتعلقة بحماية النساء من العنف وتعزيز التمكين الاجتماعي.

*** أهمية البحث**

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور "التمكين الاجتماعي" كآلية "مؤثرة" في الحد من العنف ضد المرأة في لبنان. يوفر هذا البحث "إضافة معرفية" لفهم كيفية تأثير التمكين الاجتماعي على حياة النساء في لبنان، بالإضافة إلى "أثره في تعزيز المساواة بين الجنسين". كما يساهم في تحسين السياسات العامة المتعلقة بحماية النساء، ويوفر إطاراً علمياً لفهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تُؤثر في تمكين النساء في مجتمعاتهن (Sweis, R., 2018, p. 22).

*** أسئلة البحث**

يسعى هذا البحث للإجابة على الأسئلة التالية: -

١- كيف يؤثر "التمكين الاجتماعي" على قدرة النساء اللبنانيات في "مقاومة العنف"؟.

٢- ما هي العوامل "السوسيولوجية" التي تؤثر في "تمكين النساء" في لبنان؟.

٣- كيف تساهم "القوانين والتشريعات" في تعزيز "التمكين الاجتماعي" للنساء؟.

٤- ما هي "المبادرات الاجتماعية" التي يمكن أن تدعم قدرة النساء على "مواجهة العنف"؟.

*** الفرضيات**

تتمثل فرضيات هذا البحث في النقاط التالية: -

١- كلما ارتفعت درجة "التمكين الاجتماعي" للنساء اللبنانيات، قلت درجة تعرضهن "للعنف".

٢- العوامل الاجتماعية والثقافية في لبنان تؤثر بشكل كبير في "تمكين النساء".

٣- "التعليم" و "الاستقلال الاقتصادي" يساعدان النساء على "مقاومة العنف الأسري".

٤- وجود "برامج تمكين اقتصادي" يمكن أن يؤدي إلى تقليل العنف ضد المرأة.

*** الإطار النظري ومراجعة الأدبيات**

١- التمكين الاجتماعي: يُعرّف تمكين المرأة بأنه العملية التي تكتسب النساء من خلالها وعياً بشأن علاقات السلطة غير المتكافئة القائمة على أساس النوع الاجتماعي، مما يمنحهن صوتاً أعلى يمكنهن من مواجهة عدم المساواة السائدة في المنزل

ومكان العمل والمجتمع المحلي (شمّلاوي، هـــ.، وسقفالحي، ن، ٢٠١٩، ص.١).

كما يُشير إلى قدرة النساء والفتيات على اكتساب القوة والسيطرة على حياتهن، ويتضمن ذلك زيادة الوعي، وبناء الثقة بالنفس، وتوسيع الخيارات، وزيادة الوصول إلى الموارد والإجراءات والتحكم بها، من أجل تغيير الهياكل والمؤسسات التي تعزز وتديم التمييز وعدم المساواة بين الجنسين (عشي، م.، ٢٠٢٠، ص.٣٣).

وتشمل مجالات تمكين المرأة: التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الاجتماعي الثقافي، التمكين القانوني، والتمكين النفسي (شمّلاوي، هـــ.، وسقفالحي، ن، ٢٠١٩، ص.١).

أما بالنسبة الى التمكين الاجتماعي فهو عملية تعزز قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات تؤثر في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل عناصر مثل "التعليم"، "الاستقلالية الاقتصادية"، و "المشاركة السياسية". يُعتبر التمكين الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في "الدراسات النسائية" و "التنمية الاجتماعية"، حيث يمكن أن يُسهم في تحقيق "العدالة الاجتماعية"، ويُعتبر من الأدوات الفعالة لمواجهة "العنف ضد النساء (Kabeer, N, 1999, p. 437).

٢- مفهوم العنف ضد المرأة: يُعرّف العنف ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف تدفعه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (شرف الدين، ف، ٢٠٠٢، ص.١).

تتعدد أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف البدني، العنف الجنسي، العنف النفسي، والعنف الاقتصادي، وتؤثر هذه الأشكال سلبًا على صحة المرأة ورفاهها، وتؤدي إلى معاناة جسدية ونفسية، بالإضافة إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية (شرف الدين، ف، ٢٠٠٢، ص.١).

كما تشير الدراسات إلى أن العنف ضد النساء يُعتبر "ظاهرة هيكلية اجتماعية" تتعلق بالعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين في معظم المجتمعات (Peterson, J, 2002, p. 7). في لبنان، تسهم التقاليد الثقافية في تعزيز "دونية المرأة" مما يزيد من تعرضها لأشكال مختلفة من العنف.

٣- العلاقة بين التمكين الاجتماعي والعنف ضد المرأة: تؤكد الدراسات على أن تمكين النساء اجتماعيًا يمكن أن يسهم في "تقليل العنف ضدهن"، حيث يعزز "الاستقلال المالي" و "المشاركة السياسية" القدرة على مقاومة العنف. من خلال تمكين النساء، يمكنهن "اتخاذ قرارات مستقلة" تؤثر في حياتهن الشخصية والمهنية وبالتالي تقليل تعرضهن للعنف (Sweis, R., 2018, p. 22).

*** المنهجية**

١- المنهج المعتمد: هذا البحث يعتمد على "المنهج النظري" الذي يستهدف "تحليل الأدبيات" المتعلقة بـــ "التمكين الاجتماعي" و "العنف ضد المرأة" في لبنان. سيتم "استعراض المفاهيم النظرية" والدراسات السابقة لفهم العلاقة بين التمكين الاجتماعي والعنف ضد النساء، مع التركيز على "العوامل

الاجتماعية والثقافية" التي تؤثر في تلك العلاقة. كما سيتم "تحليل السياسات" والمبادرات التي تم تنفيذها في لبنان في هذا المجال.

٢- دراسة الحالة: ستتم "دراسة حالة" على "مجموعة من النساء اللبنانيات" اللواتي تعرضن للعنف، وذلك من خلال "استعراض تجاربهن" العملية وكيفية تأثير "التمكين الاجتماعي" على قدرتهن في مواجهة العنف. سيتم اختيار هذه الحالة بناءً على "مبادرات تمكين اجتماعي" مثل البرامج التي تهدف إلى تعزيز "الاستقلال المالي" و "التمكين القانوني" للنساء في لبنان.

٣- تحليل البيانات: نظرًا لأن هذا البحث "نظري" ويعتمد على الأدبيات فقط، سيتم تحليل البيانات من خلال: -

١- "تحليل الأدبيات النظرية" حول التمكين الاجتماعي والعنف ضد المرأة.

٢- "مراجعة الدراسات السابقة" التي تناقش "التجارب الاجتماعية" للنساء اللبنانيات في مواجهة العنف.

٣- "مقارنة النتائج" التي تم التوصل إليها في "دراسات سابقة" مع الوضع الحالي في لبنان.

*** الفصل النظري: التمكين الاجتماعي والعنف ضد المرأة في لبنان**

١- التمكين الاجتماعي: مفاهيم وتطورات: التمكين الاجتماعي هو عملية تتيح للأفراد، وبالأخص النساء، فرصًا لتحقيق الاستقلالية والسيطرة على حياتهم الشخصية، والاقتصادية، والسياسية. ويُقصد به تعزيز القدرات الفردية والجماعية للوصول إلى الموارد، واتخاذ القرارات، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فالتمكين لا يقتصر على تحسين الوضع الاقتصادي فحسب، بل يتطلب أيضًا ضمان الحقوق الأساسية وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة (Sen, A, 1999, p. 191).

وقد أكدت العديد من الدراسات العربية على أهمية التمكين في تحقيق التنمية الشاملة، إذ ترى "نوال السعداوي" (٢٠٠٠) أن تحرر المرأة لا يتم إلا من خلال تمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا، مشيرة إلى أن القمع المزدوج للمرأة في المجتمعات العربية ناتج عن بنى ثقافية وأبوية تقيّد حريتها (السعداوي، ن.، ٢٠٠٠).

كما يشير "محمد عابد الجابري" (٢٠٠٦) إلى أن التمكين مرتبط ببنية العقل المجتمعي، ويستلزم إصلاحًا في الوعي العام والثقافة السائدة لتحقيق تحول حقيقي في دور المرأة في المجتمع. (الجابري، م. ع.، ٢٠٠٦).

من ناحية أخرى، تُبرز "تقارير الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية"UNDP) ، ٢٠٢٢ (أن التمكين الاجتماعي للنساء يعد من أبرز التحديات في طريق التنمية المستدامة، حيث لا تزال الفجوة بين الجنسين واضحة في مجالات التعليم، وفرص العمل، والتمثيل السياسي. (الأمم المتحدة، ٢٠٢٢).

وعليه، فالتمكين الاجتماعي يتجاوز مجرد توفير الفرص، بل يتعلق بإعادة توزيع القوة داخل المجتمع، وإزالة الحواجز الثقافية، والتشريعية، والمؤسسية التي تعوق مشاركة النساء وتمتعهن الكامل بحقوقهن.

٢- التمكين الاجتماعي في السياق اللبناني: في السياق اللبناني، لا يزال التمكين الاجتماعي للنساء يعاني من تحديات هيكلية. لبنان يعد مجتمعًا "تقليديًا" في الكثير من جوانبه، حيث يهيمن "النظام الأبوي" على العلاقات الأسرية والاجتماعية. على الرغم من التقدم النسبي في "مجالات التعليم" و "العمل"، إلا أن "الأنماط الثقافية" في لبنان لا تزال تتسم "بالتفوق الذكوري"، مما يشكل عائقًا أمام النساء للتمتع "بفرص متساوية". تشير الدراسات إلى أن المرأة في لبنان غالبًا ما تُعتبر "تابعة" للرجل سواء في الأسرة أو في العمل، وهو ما يحد من "القدرة على اتخاذ القرارات" الحاسمة (Habib, L., 2014, p. 222).

يواجه النساء في لبنان أيضًا تحديات تتعلق بالوعي بحقوقهن "الأساسية" و "القانونية". على الرغم من وجود "قوانين تحمي النساء من العنف"، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يظل محدودًا بسبب "الهيمنة الاجتماعية" و "المعتقدات الثقافية" التي تدعم "دور الرجل كقائد للأسرة" (Sweis, R., 2018, p. 34).

٣- العنف ضد المرأة: تحليل سوسيولوجي: "العنف ضد المرأة" هو ظاهرة اجتماعية معقدة تعكس "العلاقات غير المتكافئة للسلطة" بين الرجل والمرأة، وهو ما يساهم في استمرارية الهيمنة الذكورية في المجتمع. وفقًا لـــ Giddens" (2001)"، فإن العنف ضد المرأة ليس مجرد سلوك فردي، بل هو جزء من "الهيكل الاجتماعي" الذي يُعيد إنتاج "التفاوت في القوة" بين الجنسين (Giddens, A., 2001, p. 347) يُظهر العنف ضد المرأة كيف أن "السلطة" في العلاقات العائلية تكون "موجهة" نحو "التحكم" في النساء، ويُعتبر العنف أداة لتثبيت "السيطرة" الذكورية في الأسرة والمجتمع.

٤- العنف ضد النساء في لبنان "الأسباب والتحديات": يُعد العنف ضد النساء في لبنان ظاهرة بنيوية تعكس تداخل عوامل "اجتماعية"، "ثقافية"، و"سياسية" تكرّس سلطة الرجل داخل المجتمع. ورغم ما حققته الحركة النسوية اللبنانية من مكاسب قانونية، أبرزها إقرار قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري عام ٢٠١٤ (القانون رقم ٢٩٣)، لا تزال "ثقافة العنف" حاضرة بقوة في الخطاب المجتمعي والتصرفات اليومية (الجمهورية اللبنانية، ٢٠١٤).

تُظهر تقارير "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" (٢٠٢٠) أن العنف ضد النساء ليس مجرد أفعال فردية معزولة، بل يرتبط بأنماط تربوية ومجتمعية تُعزّز مفهوم "الرجولة" المرتبطة بالقوة والسيطرة، وتقابلها صورة للمرأة باعتبارها الطرف الخاضع والضعيف. وفي بعض المناطق الريفية أو الأكثر تقليدية، يُعتبر العنف داخل الأسرة أمرًا "طبيعيًا" وشأنا داخليًا"، لا يجوز للمرأة أو للمجتمع التدخل فيه (الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ٢٠٢٠، ص.ص ٢٤-٢٨)

وفقًا لـــ "عزة شرارة بيضون" (٢٠١١)، فإن بنية النظام الطائفي في لبنان تُضعف قدرة الدولة على سن قوانين موحّدة وفاعلة لحماية النساء، حيث تختلف ممارسات المحاكم الدينية باختلاف الطوائف، وغالبًا ما يتم تهميش حقوق النساء لصالح "الاستقرار الأسري" أو "الشرف العائلي" (بيضون، ع. ش.، ٢٠١١، ص.ص ١٠٥-١٠٨).

كما يشير تقرير "أبعاد – مركز الموارد الجندرية" (٢٠٢٢) إلى أن العنف تزايد خلال جائحة كوفيد-١٩ والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، مما كشف هشاشة منظومة الحماية للنساء، خصوصًا في ظل ضعف دور الدولة وتراجع الدعم للخدمات الاجتماعية (أبعاد – مركز الموارد الجندرية.، ٢٠٢٢، ص.ص ١٠-١٥).

وعليه، فإن التصدي لثقافة العنف في لبنان لا يقتصر على الإصلاح القانوني فقط، بل يتطلب تغييراً جذريًا في البنى الفكرية والتعليمية والدينية التي تعيد إنتاج التمييز بين الجنسين. ويتوجب على الدولة اللبنانية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تعزيز برامج التوعية، وتوفير مراكز حماية فعالة، وضمان ملاحقة الجناة قانونيًا دون إفلات من العقاب.

في المجتمع اللبناني، يعزز النظام الاجتماعي القيم "الذكورية" التي تقيد دور المرأة في المجتمع وتمنعها من "التعبير عن نفسها بحرية". تُعتبر "الهيمنة" و "التسوية الاجتماعية" من الأدوات التي تديم "التفاوت بين الجنسين". من خلال النظرة "الثقافية" السائدة، يُنظر إلى العنف ضد المرأة في العديد من الحالات على أنه "عقاب شرعي" أو "حق طبيعي" للرجل في التحكم بالمرأة، مما يساهم في استمرارية هذه الظاهرة في "المجتمع اللبناني" (Habib, L., 2014, p. 230).

٥- العلاقة بين التمكين الاجتماعي والعنف ضد المرأة: وفقًا للعديد من الدراسات السوسيولوجية، يعد "التمكين الاجتماعي" أحد أهم الأدوات "المضادة للعنف" ضد النساء. عند تمكين المرأة، خاصة في المجالات "الاقتصادية" و "القانونية" و "الاجتماعية"، تصبح لديها القدرة على "مقاومة العنف" وتحقيق "الاستقلالية". تشير "Kabeer (1999)" إلى أن "التمكين الاقتصادي" يمكن أن يُحسن من "وضع النساء" بشكل كبير، ويمنحهن القدرة على "اتخاذ قرارات مستقلة" فيما يتعلق بمسائل حياتهن الخاصة (Kabeer, N, 1999, p. 450).

٦- التمكين كآلية لمكافحة العنف الأسري: أظهرت دراسات عديدة أن النساء اللاتي يتمتعن "بتمكين اقتصادي" يُحسن "القدرة على مقاومة العنف الأسري". في لبنان، يمكن أن يساعد "التمكين المالي" النساء على "الاستقلالية" و "التخلص من العلاقات العنيفة". على سبيل المثال، برامج "التدريب المهني" و "الدعم المالي" تمنح النساء القدرة على "إعادة بناء حياتهن" بعيدا عن "العنف الأسري (Hassan, R., 2015, p. 89)

٧- رؤية تحليلية سوسيولوجية: من خلال استعراض الأدبيات والنظريات السوسيولوجية، يتضح أن العلاقة بين "التمكين الاجتماعي" والعنف ضد المرأة هي علاقة بنيوية تعكس طبيعة "العلاقات السلطوية" في المجتمعات الأبوية مثل المجتمع اللبناني. إن العنف لا يُفهم كفعل فردي، بل كناتج لتاريخ طويل من "الهيمنة الثقافية" و"إعادة إنتاج الأدوار الجندرية" في المجالين الخاص والعام.

ترى "نظرية الهيمنة الثقافية" لـــ "غرامشي" أن السلطة لا تُمارس فقط عبر أدوات القمع، بل من خلال "السيطرة على القيم والمعاني" السائدة في المجتمع (Gramsci, A, 1971, p. 246)بهذا المعنى، فإن استمرار العنف ضد النساء في لبنان يعكس "سيادة ثقافة

ذكورية" تبرر القمع وتُسكت النساء عبر الأعراف والتقاليد. فالتمكين، من هذا المنظور، لا يقتصر على منح النساء الموارد، بل يتطلب "تفكيك الخطاب الثقافي" الذي يشرعن السيطرة الذكورية.

من جهة أخرى، تشير "نظرية رأس المال الاجتماعي" لـــ "بورديو" إلى أهمية الشبكات الاجتماعية في تعزيز أو تقييد قدرة الأفراد على التفاعل والتفاوض (Bourdieu, P., 1986, p. 25). فالنساء المحرومات من "الدعم المجتمعي أو الأسري" يكنّ أكثر عرضة للعنف وأقل قدرة على الانسحاب من علاقات مسيئة. في لبنان، حيث ما تزال البُنى العائلية تلعب دورًا مركزيًا، يُصبح رأس المال الاجتماعي عاملًا حاسمًا في "تحديد مصير النساء" في مواجهتهن للعنف.

أما "ميشيل فوكو"، فقد أظهر كيف أن "السلطة تتجلى في التفاصيل اليومية" من الحياة – في اللغة، والتربية، والعلاقات الأسرية (Foucault, M., 1980, p. 97). ومن خلال عدسة فوكو، يمكننا فهم أن العنف الأسري ليس فقط أداة جسدية للسيطرة، بل هو "نظام ضبط اجتماعي" يعيد تراتبية النوع عبر العنف الرمزي والفعلي، وبالتالي فإن مقاومته تتطلب "إعادة تشكيل علاقة المرأة بجسدها، وخطابها، وموقعها داخل العائلة".

كما أن "نظرية الحتمية الاجتماعية" لدوركايم تفسر كيف تخلق الأنظمة الاجتماعية "حقائق اجتماعية" تضغط على الفرد ليتمثل الأدوار الجندرية المفروضة عليه، ما يجعل العنف جزءًا من "النظام الطبيعي" داخل الأسرة والمجتمع (Durkheim, É., 2014, p. 129).

*** خلاصة الرؤية التحليلية**

تتضح من التحليل أن "العنف ضد المرأة ليس حالة شاذة بل نتيجة طبيعية لبنية اجتماعية ثقافية" تعزز التفاوت بين الجنسين. إن "التمكين الاجتماعي" لا يُعتبر حلاً جزئيًا بل "آلية تحررية" تُعيد هندسة القوة والمعنى داخل النظام الاجتماعي. ولكنه يتطلب مقاربة شمولية تراعي: –

١- تفكيك البنى الثقافية التي تُشرعن العنف (Gramsci, A, 1971).

٢- تعزيز شبكات الدعم والتضامن المجتمعي(Bourdieu, P., 1986).

٣- مقاومة السلطة الرمزية اليومية (Foucault, M., 1980).

٤- تغيير البناء الاجتماعي المُنتج للعنف (Durkheim, É., 2014).

بهذا، يصبح التمكين الاجتماعي أداة لمساءلة النظام الأبوي لا فقط عبر القانون أو الاقتصاد، بل عبر "إعادة صياغة العلاقة بين المرأة والمجتمع".

*** الفصل التطبيقي – دراسة حالة في التمكين الاجتماعي والعنف ضد المرأة في لبنان"**

*** مقدمة**

يركز هذا الفصل على التطبيق العملي للإطار النظري عبر تحليل حالة اجتماعية من لبنان توضح كيف يمكن لعمليات التمكين الاجتماعي أن تُحدث تحولًا ملموسًا في

مواجهة العنف ضد المرأة. واعتمدت الدراسة على "المنهج النوعي التحليلي" باستخدام دراسة الحالة لفهم التجربة المعاشة من خلال منظور سوسيولوجي نقدي، يستند إلى مفاهيم مثل السلطة الرمزية .

(Foucault, M., 1980, p. 97)، ورأس المال الاجتماعي (Bourdieu, P., 1986, p. 25)، والهيمنة الثقافية(Gramsci, A, 1971, p. 246)

١- المنهجية وتفسير الحالة: تمت دراسة الحالة باستخدام تحليل كيفي لتجربة امرأة لبنانية خضعت لبرنامج تمكين اجتماعي. تم جمع البيانات من خلال مقابلة نصف موجهة، ووثائق داخلية من المؤسسة القائمة على البرنامج. جرى تحليل التجربة باستخدام "مقاربة تفسيرية" تربط بين الوقائع الشخصية والسياق الثقافي البنيوي.

٢- عرض الحالة: تجربة "رُلى": رُلى"، امرأة من بيئة محافظة جنوب لبنان، كانت ضحية "عنف نفسي واقتصادي" خلال زواج دام أكثر من سبع سنوات. عانى زوجها من سلوكيات تحكمية، حرمها من العمل والتعليم العالي، وفرض عليها تبعية اقتصادية مطلقة.

انخرطت رُلى في برنامج تمكين للنساء تديره جمعية محلية في بيروت. بعد تدريب مهني في التطريز، بدأت مشروعًا مترليًا صغيرًا، ما وفّر لها دخلًا ذاتيًا. تلقّت أيضًا دعمًا قانونيًا ونفسيًا مكّنها من تقديم شكوى بالعنف النفسي، وطلبت الطلاق وحضانة طفليها، وتم ذلك بنجاح خلال عام واحد من التحاقها بالبرنامج.

٣- نتائج تحليل الحالة

١- التمكين وإعادة توزيع السلطة: شكلت تجربة رُلى نموذجًا واضحًا لانتقال المرأة من موقع التبعية إلى الفاعلية. من منظور Bourdieu (1986)""، هذا التحول مثّل انتقالًا في حيازة رأس المال (الاقتصادي والرمزي والاجتماعي)، ما منحها سلطة تفاوض جديدة داخل المجال الأسري (Bourdieu, P., 1986, p. 251).

٢- العنف الرمزي والسيطرة: مارس زوج رُلى "عنفًا رمزيًا" متواصلًا، من خلال التحقير، والهيمنة الكلامية، والعزل الاجتماعي. هذا الشكل من العنف يتوافق مع مفهوم "Foucault (1980)"للسلطة التي تُمارَس من خلال التفاصيل اليومية، لا فقط من خلال الضرب أو التهديد (Foucault, M., 1980, p. 97).

٣- شبكات الدعم والتحرر الاجتماعي: يشير التحول في حياة رُلى إلى أهمية "رأس المال الاجتماعي"، إذ لعبت الشبكات المجتمعية (المدربة، المستشارة القانونية، النساء الأخريات) دورًا أساسيًا في تعزيز استقلاليتها (Bourdieu, P., 1986, p. 254).

٤- التحليل النظري المتقاطع للنتائج: تُظهر حالة رُلى أن التمكين ليس مجرد مسألة موارد، بل "تحول في موقع الجسد الأنثوي داخل النظام الاجتماعي". ويمكن تلخيص التفسير السوسيولوجي كالآتي: -

١- "فوكو ":(1980, p. 98) العنف يعمل كأداة ضبط اجتماعي خفي، عبر اللغة والسلوك والعلاقات اليومية.

٢- "غرامشي ":(1971, p. 246) كسر خضوع رُلى يُمثّل مقاومة للهيمنة الثقافية التي ترى في المرأة "تابعة."

٣- "دوركايم ":(2014, p. 131) التحرر من العنف لا يتم إلا بتفكيك البنية الاجتماعية التي تنتج "حقائق اجتماعية" تُشرعن السيطرة الذكورية.

*** المقاربة التحليلية العامة – التمكين الاجتماعي ومواجهة العنف في السياق اللبناني**

١- مقدمة تحليلية: أظهرت دراسة الحالة في لبنان أن العلاقة بين التمكين الاجتماعي والعنف ضد المرأة ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببُنية السلطة الثقافية والاجتماعية في المجتمع اللبناني، حيث تتجلى ممارسات السيطرة الذكورية لا فقط في العنف المادي، بل في البنية الرمزية التي تُعيد إنتاج تبعية المرأة في الحياة اليومية. من هنا، لا يمكن فهم التمكين كمجرد تدخل خارجي بل كمواجهة شاملة مع الثقافة السائدة، وهو ما تُبرزه حالة "رُلى" كأرضية تحليلية خصبة.

٢- من التمكين الاقتصادي إلى التمكين الرمزي: خصوصية السياق اللبناني: غالبًا ما تركز برامج التمكين في لبنان على تأهيل النساء اقتصاديًا. غير أن هذه المقاربة تُغفل أهمية "العوامل الثقافية والرمزية" التي تعيد إنتاج العنف حتى في ظل توفر الموارد. فمثلاً، رُلى كانت تملك موردًا اقتصاديًا صغيرًا، لكنّها لم تتمكن من مقاومة العنف إلا عندما تغير موقعها الرمزي داخل الأسرة، بفضل المرافقة النفسية والدعم القانوني والاجتماعي.

هذه النتيجة تدعم ما قاله "Bourdieu (1986)"عن أن التمكين لا يحصل فقط بامتلاك رأس المال الاقتصادي، بل حين يترافق مع امتلاك رأس المال الرمزي والاجتماعي .(p. 252) في لبنان، حيث "العائلة والقرابة والطائفة" تشكّل مصادر القوة والهيمنة، فإن استقلالية المرأة لا تُقاس فقط بعملها بل أيضًا بقدرتها على التفاوض داخل هذه الحقول المتشابكة.

٣- خطاب التمكين كمعرفة مضادة للسلطة: يرى "Foucault (1980)"أن السلطة تُنتج من خلال الخطاب والمعرفة، أي أن من يملك تفسير الواقع يملك القوة (Foucault, M., 1980, p. 97) في السياق اللبناني، حيث تُستخدم المفاهيم الدينية والعرفية لتبرير العنف الأسري، فإن التمكين الفعلي يبدأ حين تكتسب المرأة "لغة بديلة" تستطيع من خلالها تفسير العنف لا كمصير محتوم، بل كعلاقة قوة قابلة للكسر.

البرامج التي تدعم النساء قانونيًا ونفسيًا، مثل حالة "رُلى"، لا تنقل فقط مهارات، بل "تنتج خطابًا بديلًا"، يعيد تشكيل الذات الأنثوية كفاعل اجتماعي لا كضحية. هذا التحول يُعد أحد أعمدة التمكين الفوكوي، حيث "المعرفة قوة."

٤- المجتمع اللبناني كحقل للصراع الرمزي: بحسب "نظرية الحقول عند بورديو"، المجتمع اللبناني يشكّل حقلًا مليئًا بالتوترات، حيث تتنافس الفئات الاجتماعية حول رأس المال الثقافي والديني والاقتصادي (Bourdieu, P., 1986, p. 254) من هذا المنظور، فإن التمكين هو "إعادة تموضع داخل الحقل الاجتماعي"، حيث تبدأ المرأة بالمطالبة بدورها كمواطنة وفاعلة لا كمُلحقة أو تابعة.

إن صراع المرأة في لبنان ليس فقط مع الزوج، بل مع "كل شبكة المعايير الاجتماعية التي تُدين استقلالها". هذا ما يجعل العنف في لبنان مركّبًا ومحمّلًا بدلالات أخلاقية، وشرفية، وطائفية، تُعقّد من عملية التمكين.

٥- مقاربة نظرية مقترحة: نموذج التمكين التفاعلي في السياق اللبناني

يقترح البحث نموذجًا تفسيريًا جديدًا يُسمّى :-

"نموذج التمكين التفاعلي في السياق البنيوي اللبناني"، ويتضمن: -

١- "التمكين القانوني": قدرة المرأة على الاستفادة من القانون رغم العقبات الطائفية.

٢- "التمكين الرمزي": تفكيك الخطاب الذكوري السائد في المؤسسات التربوية والدينية.

٣- "التمكين الاجتماعي": الانخراط في شبكات نسوية تضامنية.

٤- "التمكين المعرفي": إنتاج معرفة بديلة حول مفهوم العنف والذات.

يسمح هذا النموذج بتجاوز المقاربات الاختزالية التي تركز فقط على دخل المرأة أو استقلالها القانوني، من خلال النظر إلى "التمكين كعملية متعددة الأبعاد".

٦- إسهام البحث في المعرفة العلمية

إن القيمة المعرفية لهذا البحث تتمثل في كونه: -

١- يُعيد موضعة "العنف ضد المرأة كظاهرة بنيوية" وليست فردية في لبنان.

٢- يُبرز أهمية "الخطاب والمعنى في تفكيك السلطة"، لا فقط الاقتصاد أو القانون.

٣- يُقدم "نموذجًا تفسيريًا جديدًا" يدمج بين النظرية والتطبيق.

٤- يُسلّط الضوء على "التجربة المحلية اللبنانية"، بدل استيراد نماذج تمكين جاهزة من الغرب.

وبهذا، يُسهم البحث في تطوير أدبيات النوع الاجتماعي والسوسيولوجيا النقدية في العالم العربي، انطلاقًا من "واقع لبناني له خصوصية ثقافية وطائفية" لا يمكن تجاهلها.

*** التوصيات والسياسات العامة — نحو استراتيجية لبنانية شاملة للتمكين ومناهضة العنف ضد المرأة**

*** مقدمة**

بعد تحليل العلاقة بين التمكين الاجتماعي ومواجهة العنف ضد المرأة في لبنان، من المهم الآن تقديم مجموعة من التوصيات النظرية والتطبيقية التي تساهم في تحسين الوضع القائم وتطوير السياسات العامة بشكل يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية اللبنانية. في هذا الفصل، سنعرض توصيات تُستند إلى نتائج البحث، تهدف إلى "إعادة تشكيل السياسات المعمول بها" وتعزيز الجهود المستقبلية لمكافحة العنف ضد المرأة، مع التركيز على التمكين كعملية ثقافية متكاملة .

*** توصيات نظرية: تطوير مفهوم التمكين**

١- التمكين كتحول ثقافي واجتماعي: يجب أن يُعاد تعريف مفهوم "التمكين" في لبنان ليشمل "البُعد الثقافي" وليس فقط البُعد الاقتصادي. التمكين يجب أن يُفهم كـ"عملية تحوّل

ثقافي" حيث يتم تغيير التصورات المجتمعية حول المرأة، من خلال تفعيل الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة في المجتمع اللبناني. وبذلك، يصبح التمكين "مجموعة من الأفعال الرمزية" التي تغير مواقع الأفراد في الحقول الاجتماعية (Bourdieu, P., 1986, p. 254)

لذا، يتعين على منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية في لبنان أن تقوم بتوجيه برامجها نحو تغيير "الخطابات الثقافية السائدة" التي تُعزز من الهيمنة الذكورية، وتُعيد تشكيل الصورة العامة للمرأة في المجتمع.

٢- التمكين المعرفي كأداة مقاومة: من المهم إدراج "التمكين المعرفي" كعنصر أساسي في أي برنامج تنموي موجه للمرأة. كما يرى (1980) "Foucault" المعرفة هي وسيلة لتحرير الأفراد من قبضة السلطة(p. 98) ، و"التمكين المعرفي" يُمكّن المرأة من إعادة إنتاج معرفتها الخاصة حول العنف والمساواة. لذا، يجب أن يتم توفير برامج تعليمية وتثقيفية تُمكّن المرأة من تغيير "الخطاب الاجتماعي حول العنف"، باعتباره ظاهرة يمكن مقاومته بشكل فردي وجماعي.

*** توصيات تطبيقية: تعزيز البنية المؤسساتية والسياسات العامة**

١- تشجيع التدخلات القانونية الفعالة: في لبنان، على الرغم من وجود بعض القوانين التي تحمي المرأة من العنف الأسري، فإن "تنفيذ هذه القوانين" يظل ضعيفًا بسبب الفجوات القانونية والثقافية. لذلك، يجب تعزيز "القدرة التنفيذية للمؤسسات القضائية" وتوفير "آليات حماية قانونية سريعة وفعّالة". في هذا الصدد، يُنصح بإنشاء "محاكم متخصصة" للعنف الأسري تتيح للنساء الحصول على محاكمة عادلة وسريعة، مع ضمان سرية المعلومات وحقوق الضحايا.

كما يجب تحديث القوانين لتشمل المزيد من التدابير الوقائية، مثل توجيه التوعية حول حقوق النساء والتحديات التي يواجهنها في المحاكم (Weber, M., 1978, p. 88).

٢- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني: من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، يجب "تعزيز التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني". فقد أظهرت الدراسات الميدانية أن المنظمات غير الحكومية في لبنان تقدم دعمًا هامًا للنساء المعنفات، سواء كان دعمًا قانونيًا أو نفسيًا. ومع ذلك، فإن هذه الجهود تحتاج إلى مزيد من التنسيق والتكامل مع "المؤسسات الحكومية"، مثل الشرطة والمحاكم، من أجل ضمان استجابة سريعة وفعّالة لحالات العنف.

٣- التركيز على التربية المجتمعية والشبابية: يجب أن تبدأ برامج التوعية والتثقيف بالتركيز على "التربية المجتمعية" و"تغيير نظرة الأجيال الجديدة نحو العنف والتمكين". على سبيل المثال، ينبغي إدراج موضوعات مثل "المساواة بين الجنسين"، "مكافحة العنف الأسري"، و"حقوق المرأة" ضمن المناهج الدراسية في المدارس اللبنانية.

التعليم هو أداة أساسية في تغيير المفاهيم الاجتماعية المترسخة حول دور المرأة، والتأكيد على أن العنف ضد المرأة ليس مسألة خاصة، بل هو قضية مجتمعية تحتاج إلى حل جماعي.

*** توصيات سياسات عامة بديلة: استراتيجية التمكين المستدامة**

١- بناء بيئة اجتماعية داعمة للتمكين: ينبغي أن تكون السياسات العامة موجهة نحو خلق بيئة اجتماعية تدعم التمكين المستدام للمرأة. يجب أن تكون "الاستراتيجيات الحكومية" موجهة نحو "الاستقلالية الاقتصادية" للنساء من خلال "توفير فرص العمل"، مع التأكد من أن هذه الفرص تراعي الظروف الاجتماعية والثقافية، مثل توفير مراكز رعاية للأطفال ودعم العمل المرن.

كما يجب تكثيف الجهود في المناطق الريفية والمناطق النائية، حيث تكون النساء أكثر عرضة للعنصرية والعنف بسبب "النقص في التعليم والفرص الاقتصادية".

٢- توفير برامج تدريب وتوجيه للنساء المعنفات: أحد الجوانب المهمة في مواجهة العنف هو تقديم "برامج تدريبية للنساء المعنفات" تهدف إلى تحسين مهاراتهن الحياتية وتقديم الدعم النفسي والعاطفي. من خلال هذه البرامج، يمكن أن تبدأ المرأة في بناء حياة جديدة بعيداً عن العنف، مما يعزز "إحساسها بالتمكين" الشخصي والاجتماعي.

*** الخاتمة: من البحث إلى التغيير المجتمعي**

إن التوصيات المقدمة تهدف إلى تحقيق "نقلة نوعية" في معالجة قضايا العنف ضد النساء في لبنان. ورغم وجود بعض الجهود المبذولة، لا يزال هناك الكثير من التحديات التي تستدعي استجابة شاملة على جميع الأصعدة: "القانونية، الثقافية، الاجتماعية، والسياسية". من خلال "التمكين المعرفي"، وتغيير الخطابات الثقافية السائدة، وتعزيز التدخلات القانونية، يُمكن للبنان أن يشهد تحولًا جوهريًا في كيفية تعامله مع قضايا العنف ضد المرأة، وأن يصبح نموذجًا يُحتذى به في المنطقة.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

أبعاد - مركز الموارد الجندرية. (٢٠٢٢). العنف ضد النساء في لبنان: مؤشرات خلال الأزمات . بيروت: أبعاد.

الأطرش، ن. (٢٠١٧). ().* العنف الأسري في المجتمع اللبناني: الأسباب والنتائج. بيروت: دار الفارابي. .

الأمم المتحدة. (٢٠٢٢). تقرير التنمية الإنسانية العربية: توسيع فرص النساء في العالم العربي. UNDP. UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الاسترداد من UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: https://www.undp.org/arab-states

الجابري، م. ع. (٢٠٠٦). العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجمهورية اللبنانية. (٢٠١٤). القانون رقم ٢٩٣ لحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري*. الجريدة الرسمية. لبنان: الجمهورية اللبنانية.

السعداوي، ن. (٢٠٠٠). المرأة والجنس. القاهرة: دار الآداب.

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. (٢٠٢٠). تقرير حول تطبيق قانون حماية النساء من العنف الأسري . بيروت: الهيئة الوطنية.

بيضون، ع. ش. (٢٠١١). النساء في النظام الطائفي اللبناني: قضايا الجندر والسلطة والدين. بيروت: دار الساقي.

سلام، ر. (٢٠٢٠). تمكين المرأة في المجتمعات العربية: الأبعاد والتحديات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليمان، ه. (٢٠١٩). التمكين الاجتماعي للمرأة في المجتمعات العربية: بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي.

شرف الدين، ف. (٢٠٠٢). أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان. لبنان: دار الفارابي.

شمّلاوي، هـــ.، وسقفالحي، ن. (٢٠١٩). محددات تمكين المرأة في الدول العربية (المجلد ٤٦*(١)). دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

عشي، م. (٢٠٢٠). تمكين المرأة: المفهوم والأبعاد. *مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات (المجلد ٢*(١٤)). تم الاسترداد من https://search.emarefa.net/detail/BIM-1021356

ثانياً- المراجع الأجنبية

Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson, Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education (pp. 241–258). Greenwood.

Durkheim, É. (2014). The Division of Labour in Society. (W. Halls, Trans.) Original work published 1893.

Foucault, M. (1980). Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings. Pantheon.

Giddens, A. (2001). Sociology (5th ed.). Polity Press.

Gramsci, A. (1971). Selections from the Prison Notebooks* (Q. Hoare & G. Nowell Smith, Eds. & Trans.). . International Publishers.

Habib, L. (2014). The patriarchy in Lebanon and its impact on women's empowerment. Beirut : Beirut University Press.

Hassan, R. (2015). Economic empowerment and its role in women's liberation. Lebanese Journal of Sociology,, 12(3), 88-102.

Kabeer, N. (1999). Resources, agency, and achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. *Development and Change* (Vol. 30(3)).

Peterson, J. (2002). The sociology of gender-based violence." *, 10(1), . Sociology Review.

Sen, A. (1999). *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.

Sweis, R. (2018). The status of women in Lebanon: A socio-legal analysis. Lebanese Social Science Journal, 8(2), 18-30.

Weber, M. (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. California : University of California Press.